فترة السنوات الثلاث (المحددة للبناء) قصيرة جدا بحيث لا تكفي لعبور هذا المجرى دون ازمات ، بينما لا تكفي المساعدة التي سنحصل عليها من حكومة الولايات المتحدة لهذا الغرض لتمويل النفقات الامنية بالعملة الصعبة ، التي سيضطر الاقتصاد الاسرائيلي الى تمويلها في السنوات المقبلة »[٣٥] . ويرى زوسمان ان التحويل الكبير لطاقة العمل الى فرع البناء ، خلال الفترة المقبلة ، سيؤدي الى تغيير في الهيكل الاقتصادي مناقض لاهداف السياسة الحكومية في تفصيل تطوير فروع الانتاج المعد للتصدير . « ان نصف الزيادة في طاقة العمل من بين الرجال ستحول الى فرع البناء نظرا لحاجاته الكثيرة ، رغم ان المشاريع الكبيرة الخاصة ببناء المطارات سينفذها الاميركيون ، اي بجهود غير محلية »[٣٦] .

إلا أن الاستاذ ميخا ميخائيلي ، من الجامعة العبرية ، يرى ان استيراد طاقة العمل المطلوبة لعملية البناء في النقب يمكن ان يعود بالفائدة على الاقتصاد الاسرائيلي . فمثلا « تعبيد الطرق بواسطة عمال مصريين يعتبر امرا ايجابيا من الناحية الاقتصادية ، لانه سيحافظ على بقاء العمال اليهود في فروع الانتاج من جهة ، ومن جهة أخرى ان تكون هناك حاجة بعد ثلاث سنوات الى ايجاد اماكن عمل بديلة لهؤلاء العمال ، لانهم ليسوا مواطنين في اسرائيل »[٣٧] . وعلى اية حال ، فان الامر الاساسي الذي تفشاه الدوائر الاقتصادية في اسرائيل هو ان تؤدي نفقات الحكومة الباهظة في ورشة البناء في النقب ، الى ضغوط تضخمية كبيرة تزيد الوضع سوءا ، خصوصا ان « جهد البناء المحلي الشاغر لسنة ١٩٨٠ يتراوح بين ٦ و ٨ مليارات ليرة فقط »[٣٨] ، وأية زيادة على ذلك ستكون اما على حساب تقليص نشاط الوزارات المختلفة ، وتحديدا في مجالات التعليم والشؤون الاجتماعية وغيرها ، أو في تنشيط مجرى طباعة الاوراق النقدية خلال السنوات المقبلة .

ان عملية البناء في النقب ـ التي بدأت تذكر الاسرائيليين ، بسبب نفقاتها الواسعة ونتائجها الاقتصادية المتوقعة من تبذير للمصادر وإثراء وتضخم ، بعملية بناء خط بار ـ ليف في سيناء بعد حرب ١٩٦٧ ـ يمكن ان تفشل اية سياسة أو اجراء قد تتخذه الحكومة في المستقبل للحد من المشكلات الاقتصادية كالتضخم والعجز التجاري . لذلك ، فان التوقع ، بصورة حتمية ، ان تستمر هذه المشكلات في المستقبل ، والسؤال المطروح الآن هو كيف سيؤثر ذلك على الوضع الاسرائيلي حاضرا ومستقبلا ، وما هي الوسائل التي يعتمدها الاسرائيليون لتجنب اضرارها ؟

مخاطر التضخم

يلاحظ ان الحديث عن مخاطر التضخم ، وبالتالي التحذير منها ، لم يعد يقتصر على الخبراء الاقتصاديين ورجال المعارضة فقط ، بل اتسع ليشمل المسؤولين ايضا من الوزراء وكبار الموظفين في وزارة المال ، وبنك اسرائيل ، وغيرهم . فالتضخم اضراره ، وبالذات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، وقد بدأت هذه تنعكس على مختلف القطاعات ، لا سيما قطاعي العمل والانتاج ، ثم على مسألة اعادة توزيع المداخيل وما تلحق من ضرر اجتماعي يتمثل في تعميق الفوارق الطبقية في اسرائيل .

ان التضخم يعتبر عاملا سلبيا بالنسبة للعمل والانتاج . فاحتمال جني الارباح ، بواسطة بذل الجهد والعمل ، هو اقل كثيرا من احتمال الربح بواسطة التجارة والمضاربة في السوق المالية . وبالطبع فان هذا الامر يؤثر على انتاجية العمل والاستثمارات ، ويرى محافظ بنك اسرائيل جفني ، « ان التضخم ياكل اسس الدولة . فهو يقوض الاستقرار والعمالة والانتاج والمستقبل . اننا ناكل رأس المال ، وهذا يؤدي الى تعلقنا بالمساعدات الخارجية . وفي هذه الاثناء لا زلنا بعيدين عن البطالة ، ونحافظ ، في الحقيقة ، على وضع من العمالة الكاملة ، ولكن اذا ما انقطعت عنا المساعدات ذات يوم ... فستحدث البطالة »[٣٩] .

اضافة الى ذلك ، فان التضخم بمعدلاته العالية يقوض كل احتمال للاستقرار في علاقات العمل . فالتآكل السريع في قيمة العملة يجر وراءه مطالب غير منقطعة لرفع الاجور ، حتى أنه قبل الانتهاء من المفاوضات مع احدى فئات العاملين تبرز مطالب فئة اخرى . وهنا تكمن الخلافات الاساسية مع الهستدروت التي بدأت تطالب بدفع علاوة غلاء معيشة كل شهرين ، مما يعني تيارا غير منقطع من الاموال التي تصل الى أيدي الجمهور ، في مقابل كل ارتفاع في الاسعار .